دور التأمين في التنمية

آلاء محمود ديدح

ماجستير مهني MBA - المصارف الإسلامية

إن التنمية من الموضوعات الهامة لما فيها من تحقيق مصالح وتحسين بيئة معيشية واجتماعية وإحداث للنهضة الاقتصادية؛ وتهتم التنمية بالجوانب المادية التي تؤدي إلى زيادة الإنتاج ومتوسط دخل الفرد وتحسين الخدمات بجانب الاهتمام بالجانب الاجتماعي[1].

التنمية هي عملية إنشاء وتطوير المزيد من الاستثمارات، وتحقق التنمية رهين توفر العديد من المتطلبات.

إسهام التأمين في توفير بعض متطلبات التنمية:

١. **التأمين والاستثمار**: الاستثمار يتطلب القدرة والحافز والرغبة، إن المستثمر ممثلاً في الفرد أو في الشركة يدرك جيداً أنه يعمل في ظل أوضاع غير مؤكدة وأنه محاط بشتى أنواع المخاطر؛ وإذا لم يتولد لديه قدر لا بأس به من الأمن فغالبًا لن يُقدم على إقامة ما ينبغي إقامته من مشروعات؛ والتأمين يوفر له قدراً كبيراً من هذا الشعور بالأمن[2]، كما يوفر له الضمانات على استثماراته من المخاطر التي قد تتعرض لها المشروعات وبالتالي تنخفض تكلفة التمويل ويزداد حجم الاستثمارات نتيجة عدم الحاجة الى التأمين الذاتي الذي يقوم به بعض المستثمرين لمواجهة الظروف الطارئة والأخطار المختلفة بدون خبرة كافية مثل شركات التأمين التي يتوافر لديها الكوادر المؤهلة لإدارة المخاطر المختلفة للمشروعات مقابل أقساط محددة[3].

٢. **إحلال مشروعات منتجة محل المشروعات التي تعرضت للتلف الكلي أو الجزئي**: وبالتالي تعود العملية الإنتاجية لمستواها في وقت قياسي مما يحفز على التوسعات والابتكار واستخدام وسائل إنتاجية

[1] د. حامد حسن محمد، الدور التنموي لشركات التأمين التعاوني الإسلامي؛ الآفاق والمعوقات والمشاكل، مجمع الفقه الإسلامي الدولي،2010، ص25

[2] د. شوقي أحمد دنيا، الدور التنموي للتأمين التعاوني، الدورة العشرون لمؤتمر مجمع الفقه الإسلامي الدولي. بتصرف

[3] د. احمد السيد عبد اللطيف حسن، التأمين ودوره الاقتصادي والاجتماعي وتحدياته، مركز فقيه للأبحاث والتطوير 1997م، ص4

أحدث من التالفة نتيجة الحادث بالإضافة للاستقرار النفسي والاجتماعي للعاملين نتيجة توفير تأمين إصابات العمل وأمراض المهنة والتأمين على الدخل وتأمين المعاشات[1].

٣. **زيادة حجم التجارة الدولية بين دول العالم المختلفة**: من خلال التأمين البحري والجوي لأن تغطية المخاطر التي تتعرض لها السلع الواردة من الخارج أو المصدرة للخارج يساعد على زيادة كميات السلع والخدمات المتبادلة بين دول العالم المختلفة[2].

أولاً: دور التأمين في التنمية الاقتصادية[3]:

يراعي التأمين إلى جانب المصلحة الفردية المصلحة العامة، فهو يقوي الاقتصاد الوطني ويصبح عامل إنتاج بالمحافظة على وسائل الإنتاج الأخرى، وبالتالي على المردودية الاقتصادية من خلال:

- **تكوين رؤوس أموال وتمويل المشاريع**: يعمل التأمين على تجميع كتلة معتبرة من الأموال بواسطة الاحتياطات الفنية لأن تحصيل القسط يكون قبل أداء الخدمة، ومنه شركات التأمين لا تكتنز هذه الأموال بل توظفها في صور متعددة (أسهم، سندات، عقارات...)، وبالتالي المساهمة في تمويل المشاريع الاقتصادية من خلال الإقبال على إقامة مشاريع جديدة مما يترتب عن ذلك رفع مستوى معيشة الأفراد وبالتالي تحقيق الاستمرار الاجتماعي.
- **التأمين وسيلة ائتمان**: يسهل عملية اكتساب القروض والديون بفضل الضمانات التي يمدها للموردين وبالتالي يساهم في تكوين الدخل الوطني بتوليد قيمة مضافة للاقتصاد بفضل تشجيع الاستثمار عن طريق الطمأنينة والضمان الذي يمنحه.
- **التأمين والتضخم**: يلعب التأمين دور مهما في الحد من خلق الضغوط التضخمية التي تسببها زيادة كمية النقود المتداولة؛ لأن الإقبال على طلب التأمين يؤدي حتماً إلى حجز الأموال التي كانت ستنفق كما يعمل التأمين على توفير حصيلة معتبرة من الموارد المالية ليعاد استثمارها في مشاريع منتجة، مما يزيد من حجم السلع والخدمات المعروضة وفي النهاية التوازن بين العرض والطلب.

---

[1] د. احمد السيد عبد اللطيف حسن، مرجع سابق، ص4

[2] د. احمد السيد عبد اللطيف حسن، مرجع سابق، ص4

[3] د. زروقي إبراهيم، دور قطاع التأمين في تنمية الاقتصاد الوطني، مداخلة في الملتقى الدولي السابع حول الصناعة التأمينية؛ الواقع العملي وآفاق التطوير، تجارب الدول، 2012

ثانيًا : دور التأمين في التنمية الزراعية والتنمية الحيوانية[1] :

يوفر القطاع الزراعي والقطاع الحيواني الأموال للأفراد من الدخول الناجمة عن بيع المنتجات والتي تزيد عن استهلاكهم وكذلك تستفيد الدولة من فوائض هذين القطاعين بالتصدير إلى الخارج وهذا يؤثر تأثيراً إيجابيًا على ميزان المدفوعات وميزانية الدولة بجانب المساهمة في زيادة الناتج القومي وبالتالي تصبح الفائدة عامة لكل المجتمع.

ولحماية الثروة الحيوانية والزراعية من المخاطر لا بد من استخدام الوسائل والأساليب المناسبة ونذكر بعض التغطيات التي تعزز أعمال التنمية الزراعية والحيوانية على سبيل المثال لا الحصر:

١. يعمل التأمين الزراعي على تغطية الاستثمار الزراعي من المخاطر التي يتعرض لها وذلك بتعويض المستثمر أو المزارع بالمبلغ الذي استثمره في الزراعة في حالة التلف بسبب آفة طبيعية كالجراد أو الحشرات أو جفاف بسبب عدم نزول المطر أو العواصف والبرد والصقيع.

٢. يغطي تأمين الثروة الحيوانية في حال مرضها أو سرقتها.

٣. توفير تغطيات النقل المختلفة لكل مراحل الاستثمار سواء كان بنقل مستلزمات الإنتاج من آلات وأجهزة أو بنقل الإنتاج الى مكان التخزين أو التصدير.

٤. توفير التغطيات التأمينية الخاصة بحماية الإنتاج في حالة التخزين.

٥. توفير تغطيات للغلال والحظائر من المخاطر التي تهددها كالحريق والسرقة وغيرها.

٦. توفير تغطيات تأمينية للعاملين في حقل التنمية الزراعية والحيوانية تشمل مخاطر الوفاة والإصابة بالعجز والتكافل المعاشي للعاملين وأسرهم.

ثالثًا : دور التأمين في التنمية الصناعية[2] :

تعمل الصناعة على تهيئة التنمية الزراعية والثروة الحيوانية من خلال تصنيع الأجهزة اللازمة بغية استخدامها في هذه التنمية؛ كما تعتبر الصناعة الأكبر والأعظم أثراً في زيادة الدخل والناتج القومي؛ أما الدور الذي يمكن أن يقوم به التأمين في تحقيق التنمية الصناعية فيتمثل في العديد من التغطيات التأمينية وذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

[1] د. حامد حسن محمد، مرجع سابق. بتصرف
[2] د. حامد حسن محمد، مرجع سابق. بتصرف

١ . حماية جميع مستلزمات التصنيع من آلات ومعدات ومواد خام من التلف والفقدان بموجب تغطيات تأمينات النقل المختلفة . فيما لو لم يتم تغطيتها بأي من التغطيات التأمينية وتعرضت للتلف أو الفقدان فإن الأموال التي أنفقت في شراء هذه الآلات والمعدات ستضيع وبالتالي فإن التأمين يحد من حجم الخسارة عبر شرائها مرة أخرى او إعادة إصلاحها وصيانتها وبذلك يمكن تحقيق عملية التنمية الصناعية واستدامتها .

٢ . تأمينات أخطار المقاولين في تنفيذ عمليات التشييد وتجهيز خطوط الإنتاج حيث بموجب هذه التغطيات تدفع التعويضات في حال تعرض المعدات والآلات للتلف مما يضمن تنفيذ عملية التنمية الصناعية .

٣ . تأمين توقف الآلات (التأمين الهندسي) ويبدأ بعد الانتهاء من التركيب لتبدأ العملية الإنتاجية مع احتمال إصابة المعدات المستخدمة بضرر يؤدي إلى توقفها وبالتالي توقف العملية الإنتاجية ولكن في ظل التغطية سيتم صيانة الآلات المتضررة او استبدالها وبالتالي ضمان سريان عملية الإنتاج .

٤ . توفير تغطيات الحريق والسرقة والتلف بسبب الزلازل والبراكين والصواعق والتعويض عن قيمة الأضرار التي قد تلحق بالمصنع وبالتالي لا تتأثر العملية الإنتاجية ولا يفقد المستثمر ماله .

٥ . تغطيات للعاملين في حقل التنمية الصناعية في العلاج والعجز الكلي وتغطية الأمراض الناجمة عن المهنة نفسها وذلك بتعويض العامل المصاب .

رابعًا : دور التأمين في التنمية الاجتماعية[1] :

يساعد التأمين على زيادة الإنتاج والإنتاجية من جراء الطمأنينة، إذ يعمل المؤمن عليه من دون خوف أو قلق على مستقبله ومستقبل أفراد أسرته؛ وهذا ما يسهم في تحسين المستوى المعاشي ويفتح آفاق التعلم والتزود بمتطلبات الحياة مما ينعكس على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية تطوراً وتقدماً .

ونذكر بعض التغطيات التأمينية التي تساهم في عملية التنمية على سبيل المثال لا الحصر :

١ . تغطيات التأمين الطبي التي توفر العلاج للإنسان مخافة أن يتعرض للهلاك، وفي حالة عدم توفر تكاليف العلاج هذه سيعاني من المشقة والضيق وتوقف قدرة الإنسان على الإنتاج والعطاء .

٢ . تغطية البطالة عند فقد العمل حيث يدفع للشخص دخلاً مناسباً .

[1] د. حامد حسن محمد، مرجع سابق. بتصرف

٣ . تغطية إعادة التأهيل لمن أصيب إصابة تمنعه عن مزاولة عمله ليعود الشخص منتجاً كما كان ورفع المعاناة المادية والمعنوية للشخص المصاب

٤ . تغطية حماية الدخل في حال تعرض للتوقف أو الفقدان وذلك بدفع مقدار التعويض المتفق عليه حتى يعيد إصلاح مصدر دخله .

٥ . تغطيات الوفاة بالنسبة للأسر حيث يتم دفع مبلغ لها الذي يحول دونهم والتشرد .

٦ . تغطية المعاش في حالة إحالة الشخص للتقاعد حيث ينقطع دخله وعندها يتم دفع التعويض فيما يحقق له الإعانة والاستعاضة عن دخله المفقود بسبب التقاعد .

٧ . تغطية مصروفات التعليم للأبناء في حال عدم المقدرة المالية أو بسبب عجز عائل الأسرة أو الوفاة .

وكنتيجة[1]؛ فإن لقطاع التأمين دوراً حيوياً في الاقتصاديات المعاصرة من خلال إدارة المخاطر والمدخرات والاستثمارات والكوارث المالية؛ كما له دور مهم وأساسي في بناء الاقتصاد الوطني وذلك من خلال الوظائف التي يؤديها ومن أهمها أنه يكفل الأمان للمؤمن له ويخلق له جو من الراحة والطمأنينة مما يؤدي إلى رفع الروح المعنوية له، وزيادة كفايته الإنتاجية هذا من جهة، ومن جهة أخرى يساهم في تمويل المشاريع الاقتصادية وذلك من خلال الأقساط وتوظيفها في صور عديدة وزيادة الكفاية الإنتاجية، والحفاظ على الثروة المستغلة، كما يساهم أيضاً في تدعيم الثقة الائتمانية والتجارية إضافة إلى أن له أهمية اقتصادية في مجال المعاملات الدولية والمساهمة في الدخل الوطني من خلال تحقيق قيمة مضافة؛ ورغم تنوع محفظة التأمين المتوفرة في السوق الوطني، إلا أننا نجدها محدودة وذلك لغياب الثقافة التأمينية إذا ما قورنت بالدول المتقدمة .

ونجد أن المشكلة الرئيسية تكمن في الثقة غير المتبادلة بين شركات التأمين والأفراد، حيث أن الزبون أو المتعامل مع شركات التأمين عموماً لا يذهب إلى شركة التأمين إلا إذا كان مجبراً على ذلك، والدليل أن التأمين على السيارات (الذي هو إجباري) ومقارنة مع التأمين على الحياة (الذي هو اختياري) لنجد فارق من حيث عدد المؤمنين أو من حيث القيمة النقدية .

يمكننا وضع بعض التوصيات والتي لا بد مراعاتها لتطوير قطاع التأمين للمساهمة بأكثر فعالية في التنمية وتتمثل في :

[1] د. زروقي إبراهيم، دور قطاع التأمين في تنمية الاقتصاد الوطني، مرجع سابق

١ . الارتقاء بالمهن التأمينية والإسهام الفعال في توفير الخبرات .

٢ . المشاركة في تنمية الوعي التأميني في الدولة .

٣ . تنمية أسواق التأمين وفعاليتها .

٤ . الاهتمام بالتأمين التكافلي .

٥ . التأكد من أن عناصر برنامج إدارة المخاطر تمنح للمؤمن له التأمين المناسب لتغطية الأخطار المحتملة .